

محل الشرط

..... ثم المحل المعتبر منه صلب العقد ولا أنه ما يعتبر ولا ينفذ الشرط ولا يلزم إلا إذا كان في صلب العقد يعني: حالة التعاقد في البيع و الشراء الإيجاب والقبول، فإذا قال مثلاً: بعثك بشرط أن أسكن في الدار شهراً، وقال مثلاً: اشتريت منك بسبب أن تمهليني في الثمن شهراً. هذان شرطان يصلب العقد قبل أن يتم البيع، فكل منهما التزم للآخر بشرطه. لو كان هناك خيار جاز لأحدهما أن يشترط في مدة الخيار، أو خيار المجلس. فإذا مثلاً اشترى منه سيارة وهو في المجلس قبل أن يتفرقا قال البائع: أشرتط أن تمكيني من السيارة أنقل عليها متاعي أو أسافر عليها إلى مكان كذا، فله ذلك؛ لأن المجلس من العقد ما دام في المجلس ولم يتفرقا فكل منهما له خيار. وكذلك لو قال: اشتريت منك السيارة بعشرين ألفاً، ولي الخيار مدة خمسة أيام للتجربة فوافقته على ذلك، ثم في هذه المدة البائع احتاج إلى سيارة فقال: أشرتط عليك أن تمكيني من السيارة أنقل عليها متاعي أو أولادي. وافق على ذلك؛ فإن هذا ما دام أن له خيار فله الزيادة في الشروط في مدة الخيار نعم. .. لا لا إذا كان الحدث الخراب بسبب الصناعة بسبب الحادث هذا تفعله شركات التأمين. .. الغالب أنه يكون خرب فيها شيء بسبب صناعتها هذا إذا كانوا يشترطون. المسلمون وشروطهم. .. لا. .. ثم فعلت في مدة الخيار. .. ما بعد حصل بيع ولا شراء إن اشتريت منك إذا قال مثلاً: لو اشتري دارك وبعدين ثم بعث الدار بعد سنة شرطت عليك أني أسكنها سنة، أو لو بعثت سيارتي بعد سنة وشرطت عليك. هذا ما حصل فيه إيجاب ولا قبول لا يلزمه إلا عند العقد. .. يكتفى بالمشافهة. الله يقول: { وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ } إذا خاف أن ينكر فعله يشهد أو يكتب. أما إذا كان واثق من رفيقه ما بينهم سوء ظن فيكفي أنه يشتري منه ولو بدون شهود ولا بدون وثيقة نعم. .. يأتي هنا إن شاء الله أمهلنا حتى نأتي إلى باب الخيار ثمانية أقسام. .. نعم هو الذي له الزيادة في الشرط. نعم.